

قفزة 2209 جنيهاً في النشادر تضرب الفلاحين والأسمدة بين فوضى الأسعار والسوق السوداء



الخميس 1 أكتوبر 2026 08:00 م

تدفع أسعار الأسمدة المتقلبة المزارعين إلى موسم أكثر قسوة، بعدما سجلت بعض الأنواع زيادات حادة خلال تعاملات الخميس، في وقت يواجه فيه الفلاح أصلاً ارتفاع تكاليف التقاوي والطاقة والنقل والعمالة

وتضع الزيادة الكبيرة في تترات النشادر العادي واليوريا العادي ضغوطاً جديدة على تكلفة الزراعة، بينما يبقى نقص المعروض الرسمي واتساع السوق السوداء عاملين يضاعفان الفجوة بين السعر المعلن وما يدفعه المزارع فعلياً

قفزات الأسمدة تلتهم هامش الفلاح

وفي أحدث التحركات، ارتفع متوسط سعر طن تترات النشادر العادي إلى نحو 12998 جنيهاً، بزيادة قدرها 2209 جنيهاً، لتصبح هذه القفزة الأكبر بين الأصناف التي شهدت تغيرات خلال التعاملات الأخيرة

وفي المقابل، أظهرت البيانات نطاقاً سعرياً لتترات النشادر العادي بين 24400 و24700 جنيه للطن، وهو فارق واسع عن المتوسط المعلن، ويعكس اضطراباً يحتاج إلى تفسير واضح أمام المنتجين والمتعاملين في السوق

كما ارتفع متوسط سعر طن سلفات النشادر 20.6% مخصص إلى نحو 20176 جنيهاً، بزيادة بلغت 1248 جنيهاً، بينما تحركت الأسعار الفعلية في نطاق شديد الاتساع بين 10200 و30 ألف جنيه

ومن ناحية أخرى، سجل متوسط طن اليوريا 46.5% عادي نحو 13127 جنيهاً، بزيادة قدرها 1573 جنيهاً، فيما تراوحت الأسعار المسجلة بين 4800 و23 ألف جنيه للطن الواحد

وفي المقابل، تراجع بعض الأنواع المخصص، إذ انخفض متوسط تترات النشادر 33.5% مخصص إلى 23860 جنيهاً، بتراجع 511 جنيهاً، بينما تراوحت أسعار الطن بين 20 ألفاً و29 ألف جنيه

كذلك انخفض متوسط سعر طن اليوريا 46.5% مخصص إلى نحو 24336 جنيهاً، بتراجع قدره 574 جنيهاً، غير أن هذا الانخفاض المحدود لا يغير صورة سوق تتسم بتفاوتات سريعة كبيرة

وبذلك، لا يتحرك سوق الأسمدة في اتجاه واحد، بل تتجاوز الزيادات والانخفاضات داخل اليوم نفسه، ما يترك المزارع أمام أسعار متغيرة وتكاليف يصعب تثبيتها عند حساب تكلفة الموسم وهامش الربح

وفوق ذلك، فإن الفلاح لا يتعامل دائماً مع المتوسطات المعلنة، بل يواجه سعراً تحدده نقاط التوزيع وتوافر الكميات وتوقيت الشراء، وهو ما يجعل الأرقام الرسمية أحياناً بعيدة عن التكلفة الفعلية

السوق السوداء توسع فجوة الأسعار

وفي ظل هذا التفاوت، يظل نقص المعروض الرسمي أحد أبرز أسباب انتقال المزارعين إلى السوق الموازية، حيث تتحول الحاجة إلى السماد من عنصر إنتاج أساسي إلى فرصة للمضاربة ورفع الأسعار

ومن ثم، كلما تأخرت الحصص المقررة أو انخفضت الكميات المتاحة عبر القنوات الرسمية، ازدادت قدرة التجار والسماسرة على فرض أسعار أعلى، بينما يجد الفلاح نفسه مضطراً للشراء حتى لا يخسر محصوله

وفي الوقت نفسه، يؤدي اختلاف أسعار الطن من منطقة إلى أخرى إلى خلق سوق غير مستقرة، تسمح بتعدد حلقات الوساطة ورفع التكلفة قبل وصول السماد إلى المزارع في القرية

كما أن اتساع الفارق بين الحد الأدنى والأقصى لبعض الأصناف يثير تساؤلات عن كفاءة التوزيع والرقابة، خصوصاً عندما تصبح السلعة الواحدة متاحة بأسعار متباعدة داخل السوق نفسها

ومن ناحية أخرى، لا يمكن فصل أزمة السوق السوداء عن توقيت احتياجات المحاصيل، لأن السماد ليس سلعة يستطيع الفلاح تأجيل شرائها طويلاً، بل يرتبط بمراحل محددة من النمو والإنتاج

وبالتالي، يصبح تأخر التوريد الرسمي ضغطاً زمنياً يدفع المزارع إلى قبول السعر الأعلى، فيتحول النقص من أزمة توزيع إلى عبء مالي مباشر يُضاف إلى تكلفة الفدان قبل الحصاد

وفوق ذلك، يضع هذا الوضع صغار المزارعين في موقع أضعف من أصحاب المساحات الكبيرة، لأن قدرتهم على التخزين أو الشراء المسبق محدودة، كما أن سيولتهم لا تسمح بامتصاص قفزات الأسعار

وفي المقابل، تستطيع الكيانات الزراعية الأكبر شراء كميات أكبر أو التفاوض على أسعار أفضل، ما يوسع الفجوة داخل القطاع نفسه ويجعل ارتفاع السماد أكثر قسوة على الحيازات الصغيرة

تكلفة الزراعة تنتقل إلى الغذاء

ومن هنا، لا تقف أزمة الأسمدة عند حدود تكلفة الطن، بل تنتقل سريعاً إلى تكلفة إنتاج الخضراوات والحبوب والفاكهة، لأن كل زيادة في المدخلات تنعكس على حسابات الزراعة والتسويق

وفي الوقت نفسه، قد يدفع ارتفاع السماد بعض المزارعين إلى تقليل الكميات المستخدمة أو تأخيرها، وهو ما يهدد الإنتاجية وجودة المحصول إذا لم يحصل النبات على احتياجاته في التوقيت المناسب

كما أن خفض الاستخدام تحت ضغط السعر لا يمثل وفراً حقيقياً، لأن تراجع إنتاجية الفدان يمكن أن يرفع تكلفة الوحدة المنتجة، ويحول محاولة تقليل المصروفات إلى خسارة أكبر عند الحصاد

ومن ناحية أخرى، يواجه الفلاح معادلة شديدة القسوة حين يشتري مستلزمات إنتاج مرتفعة السعر من سوق غير مستقرة، ثم يبيع محصوله في سوق قد تنخفض فيها الأسعار فجأة وقت الحصاد

وبذلك، يتحمل المنتج مخاطر الشراء والطقس والإنتاج والتسويق في وقت واحد، بينما لا يملك ضماناً بأن الزيادة التي دفعها في السماد ستنعكس على سعر بيع محصوله لاحقاً

وفوق ذلك، عندما ترتفع تكلفة الزراعة على نطاق واسع، لا تبقى الأزمة داخل الحقول، بل تنتقل تدريجياً إلى المستهلك عبر ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل والتخزين وهوامش التداول

وفي المقابل، فإن الضغط على المستهلك لا يعني بالضرورة تحسن دخل المزارع، لأن جزءاً معتبراً من فارق الأسعار يمكن أن يتبدد بين الوسطاء وتكاليف النقل والفاقد والتسويق

ومن ثم، فإن استقرار أسعار الأسمدة يحتاج إلى أكثر من إعلان متوسطات يومية، إذ يتطلب ضمان وصول الحصص في مواعيدها ومنع تسربها وإتاحة بيانات واضحة عن الكميات والأسعار بالمحافظات

وفي السياق نفسه، تصبح الرقابة على السوق الموازية ضرورة عندما تتحول ندرة السماد إلى باب للمضاربة، لأن ترك الفلاح رهينة للسعر الأعلى يرفع تكلفة الغذاء ويضعف قدرته على الاستثمار

كما تحتاج منظومة التوزيع إلى تقليل الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الذي يصل إلى المزارع، لأن وجود فارق كبير يشجع إعادة البيع ويخلق حافزاً دائماً لتسرب الكميات خارج المسارات المخصصة

وفي النهاية، ترسم قفزة نترات النشادر واليوريا صورة سوق شديدة الاضطراب، حيث تتراجع أصناف وترتفع أخرى بعنف، بينما يبقى المزارع الطرف الأقل قدرة على التحكم في السعر والتوقيت

وبينما تتواصل تقلبات الأسمدة، يظل الخطر الأكبر في أن تتحول كل زيادة جديدة إلى حلقة أخرى من استنزاف الفلاح ورفع تكلفة الغذاء، من دون معالجة جذور النقص والتوزيع والسوق السوداء